مجلة أبوليوس
المجلد 11 العدد 1 – جانفي 2024
الصفحات: 10- 21

السّرديّة
-حيثيّات المفهوم، ووظيفته النّقديّة-

Narrativity -The Subtleties of the Concept and Its Critical Function-

د. عبد الله إبراهيم*
ناقد وأكاديمي عراقي/ تركيا
abdullah_ibrahem@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/09 تاريخ القبول: 2024/01/22 تاريخ النشر: 2024/03/04

ملخص البحث:

لازمني مفهومُ "السردية" منذ أكثر من ثلاثين سنة، في حوار لم ينقطع من الاثراء والتعديل، فالتفكيرُ في الظاهرة السردية غيرُ وصفها، ووصفها غيرُ تحليلها، وتحليلها غيرُ تأويلها.

وقد سعيتُ، ولست واثقا من نجاحي، إلى اقتراح صلة أو صلات بين تلك المداخل بهدف تفعيلها كلها في معاينة الظاهرة السردية، وغايتي استكناه هوية "السردية العربية". بوجيز القول: أنا بصدد بسط فهم عربيّ للسرد والوقوف على مفهوم تأسيسي من مفاهيمه، لو أخذنا به لانتفع منه السرد العربي القديم والحديث انتفاعا كبيرا. ولجنبنا الخوض فيما لا فائدة منه من المفاهيم المستعارة من سرود لا تفي بحاجاته، إنما تفي بحاجات سرود تلك الأمم.

الكلمات المفتاحية: السّرد؛ السّردية؛ القراءة؛ التّأويل.

Abstract:

For over thirty years, I have grappled with the elusive concept of "narrativity" in a continuous dialogue marked by enrichment and refinement. Reflecting on the narrative phenomenon transcends mere description; it entails analysis, interpretation, and a deeper exploration of its essence.I have endeavored, albeit with uncertain prospects of success, to forge connections among these varied approaches. My goal is to activate them collectively in scrutinizing the narrative phenomenon. Central to my pursuit is the establishment of the "Arab narrativity" identity. In essence, I aim to unfold an Arab comprehension of narration, establishing fundamental concepts integral to its understanding. Embracing these concepts promises significant benefits for both classical and contemporary Arabic narrative traditions, steering us away from adopting extraneous notions ill-suited to our narrative needs, but rather tailored to the storytelling traditions of other cultures.

Keywords: Narration, narrativity, reading, interpretation.

* المؤلف المراسل

ليس الخوض في أمر القراءة يسيرا عليّ، ولا أحسبه هيّنا على غيري، ويكاد يكون من شبه المتعذّر الإلمام به لِمَا هو عليه من توسّع، وتقلّب، بين عصر وعصر. يتحدّث كثير من الكتّاب والقرّاء عن طقوس القراءة، وفوائدها، وحتّى عن مخاطرها، لكن لم يدَّعِ أحد الإحاطة بأمرها، وبقي التمكُّن منها طيّ الكتمان، ما دام قد استعصى الاتّفاق عليه. يعرف عامّة القرّاء الأركان الأساسيّة للقراءة: من كاتب، وكتاب، وقارئ، ولكن امتنع التّوافق على جوهر ما يثمر عنه اجتماع الأركان الثّلاثة معا. وإن حاولتُ تلطيف الأمر، فيمكن القول بتعسّر الفهم الوافي لما يحدث، أو على الأقلّ تضارب الآراء حوله؛ إذ أنّه في كلّ عصر يجري تغليب ركن على آخر، فيستفحل إلى أن يُصرَف النّظر عن الرّكنيْن الآخريْن، ثمّ لا يلبث أن يتوارى الاهتمام به، فيتفاقم أمر غيره حتّى أنّ بارت" شكّك في إمكانيّة "إقامة نظريّة في القراءة"، لذلك من الأنسب القول بأنّ القراءة "حقل من الممارسات المتنوّعة ذات المفاعيل الّتي لا يمكن اختزالها"، ورجح لديه أنّها "شتات من الأفكار، والتّخوّفات، والرّغبات، والمُتَع، والضّغوط الّتي ربّما يكون من الأنسب الحديث عنها جرعة جرعة"1. وأحسب أنّه قصد بالعبارة الأخيرة (الحديث عنها جرعة بعد جرعة): الحديث عنها ركنا إثر ركن، وذلك، على أيّة حال، ما درج عليه تاريخ الأدب.

ذلك هو مدخلي العامّ إلى القراءة، أمّا الخاصّ فأريده للحديث عن كيفيّة فهم النّصوص، واستيعابها، وتحليلها، واستنطاقها، وتأويلها؛ فكلّ فهم يمثّل طبقة من طبقات تضاريس القراءة، وما عاد القصد منها الانكباب على الكتاب، إنّما، فضلًا عن ذلك، كيفيّة استخلاص معرفة من ملازمته. وبقدر تعلّق الأمر بالقراءة الأدبيّة، فالمقصود بها ليس استخلاص معرفة علميّة، إنّما استنباط معارف جماليّة، ومجازيّة، وخياليّة، وما يتأدّى عنها من شغف، ومتعة، وفائدة، وارتياح في إثراء خيال الإنسان، وتنشيط عقله. وبعد ذلك يدخل المنهج لتنظيم شأن القراءة، والانتفاع منها.

وكاد يستقرّ الرّأي بأنّ النّقد المنهجي ينبني على قراءة "مخصوصة" للآثار الأدبيّة، والمقصود: القراءة النّقديّة الّتي تتوفّر على دراية بتحليل النّصوص، وبخبرة في استخلاص غاياتها المجازيّة، والاهتداء بمنهج يعين في إدراك المزايا الجماليّة والدّلاليّة لتلك النّصوص. ودون إنفاذ الخبرة في التّحليل وتحقّق الغاية في التّأويل والاسترشاد بمنهج كفء لتنظيم مجمل ذلك، تنتفي القيمة النّقديّة لقراءة النّصوص الأدبيّة، وينفرط عقدها المبرم مع الظّواهر الأدبيّة، وهو يفترض بيان جماليّاتها الأسلوبيّة، وسماتها البنيويّة والدّلاليّة. وتلك المستويات الثّلاثة هي الّتي تصوغ هويّة النّصّ الأدبي، ومن خلاصات سبكها يتحدّد النّوع الّذي تنتسب إليه في هذا الجنس أو النّوع من أجناس الأدب وأنواعه.

ومع ما يتشعّب عن القراءة من مقاربات متنوّعة في معاينة النّصوص، ومن مداخل كثيرة في النّظر إليها، فإنّ تجريد القراءة من الخبرة، والغاية، والعُدّة، ينزع عنها المشروعيّة الفكريّة، الّتي تقتضي ملازمة الظّواهر الأدبيّة، وصفًا وتحليلًا وتأويلًا؛ بهدف إثرائها وإنزالها المكان الّذي يناسبها في سياق الظّواهر الثّقافيّة. ولا يتحقّق ذلك دون وعيٍ بهويّة النّصوص، وإدراكٍ لغاياتها، ورغبةٍ في استكشاف جماليّاتها في التّعبير، ووظائفها في التّمثيل، ويُعزَى ذلك إلى اختلاف المناهج النّقديّة، وتفاوت قدرات النّقّاد، وتباين النّصوص من ناحية المباني والمعاني، والفوارق في طبيعة عصورها، والتّباعد بين البيئات الاجتماعيّة والدّينيّة الحاملة لها. ولا

أطالبُ النّقد بالإتيان بكلّ ذلك دفعة واحدة، أو شمول النّصوص بكلّ ما ينفتح عليه النّقد، إنّما الأَوْلى أن يُطْلَق العنان لطموح النّقد في محايثة الظّواهر الأدبيّة؛ فما لا يُدْرَكُ كلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ. ولتحقيق ذلك يلزم توفّر العُدّة الفكريّة والمنهجيّة، وشحذ بصيرة النّاقد بطبيعة عمله، والنّظر بعين التّقدير للأدب، والإلمام بالسّياق التّاريخي له؛ فمجموع ذلك يخلع قيمة رفيعة الشّأن على القراءة النّقديّة، ويجعلها خير معين للظّاهرة الأدبيّة، إذ أنّ غاية ما يرجوه النّقد: الإحاطة بمغازي تلك الظّاهرة والغوص في تلافيفها واستكشاف هويّاتها، وإن نكص عن ذلك، أو أحجم عنه، يكون ركامًا من الهذر والهذيان.

ويمكن القول، على سبيل الإيضاح، أنّ: القراءة النّقديّة من حيث هي فعل مقصود غايته استكناه الظّاهرة الأدبيّة، قد مرّت، عبر التّاريخ الثّقافي، بمراحل ثلاث كبرى، تفرّعت عن كلّ منها تفاصيل لا حصر لها في مقاربة النّصوص؛ تمثّلت الأولى في التّركيز على السّياقات التّاريخيّة والاجتماعيّة للنّصوص الأدبيّة، وهو ما أفضى إلى ظهور المناهج الخارجيّة، وقد انصبّ اهتمامها على صلة النّصوص بالمرجعيّات الحاضنة لها، ومنها الاجتماعيّ، والتّاريخيّ، والنّفسيّ، وكلّها تنظر إلى النّصوص بوصفها علامات لغويّة تحيل إلى مرجعيّات سابقة عليها؛ فعلاقتها بها علاقة تابع بمتبوع، وهي تتغذّى على ما تفيض به تلك المرجعيّات من قضايا وأفكار، وحتّى من مشاعر وأحاسيس، وغاية النّقد: تنظيم العلاقة بين الطّرفين.

وبعد مدّة طويلة وقع تغيير في مسار القراءة النّقديّة، حينما عمدت إلى نزع النّصوص عن تلك المرجعيّات، وانخرطت في تحليل سماتها الجماليّة والدّلاليّة بتركيز الاهتمام على المظاهر الأدبيّة المميّزة لها؛ فبها تتكوّن هويّاتها، وذلك هو رهان المناهج الدّاخليّة كالشّكلانيّة، والبنيويّة. وهدفت إلى إنتاج "علم أدبي" من صلب الظّاهرة الأدبيّة، فقيمة الظّاهرة المجازيّة ليست بتبعيّتها لظاهرة حقيقيّة، سواء أكان ذلك بالمحاكاة أم بالانعكاس أم بالتّعبير، إنّما باكتسابها هويّة نتجت عن مجمل مكوّناتها الأسلوبيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة، وقد سُبكتْ أعرافها عبر الزّمن، وصُهرتْ عناصرها في كيان أدبيّ له استقلاليّة بذاته. وتلك هي المرحلة الثّانية.

وأخيرًا، ارتسمت ملامح مرحلة ثالثة شُغلت بكيفيّة تلقّي النّصوص في سياق ثقافي معلوم، لأنّ المتلقّي هو الّذي يُعيد إنتاجها وتقدير قيمتها، مستفيدًا من تجربته القرائيّة. وأظهرت المرحلة الأخيرة مناهج التّلقّي والتّأويل، واتّخذت لها أشكالًا متعدّدة بالدّراسات الثّقافيّة الّتي تقارب الظّواهر الأدبيّة بمداخل متعدّدة غايتها الإحاطة بها من جوانبها كافّة، بما فيها السّياقات الحاملة لها. ذلك، بوجه عامّ، هو المسار العريض للقراءة النّقديّة الّتي تطوّرت عبر العصور.

وعلى الرّغم من ذلك، فلا يغيب عن العارفين تداخل القراءات النّقديّة، أحيانا، وعبور الحدود الافتراضيّة بالأخذ والعطاء، والتّأثّر والتّأثير، بين سائر ضروب القراءات النّقديّة؛ فيتأدّى عنه تنوّع يثري العمليّة النّقديّة ولا يحبسها في إطار ضيّق؛ لأنّ طبيعة النّصوص قد ترغم النّاقد على التّرحّل في ما بين مستوياتها، للوفاء بما يراه لازما، ولا يصحّ تجاوزه. ويعود ذلك، بالمجمل، إلى أنّ النّقّاد على نوعيْن في علاقاتهم بالظّواهر الأدبيّة: نوع ينكفئ على المنهجيّة الّتي يُؤمن بها، إذ لا يرى في سواها إلّا القصور، فيحاذرها، ويزداد تمسّكًا بطريقته، وينكفئ عليها. ونوع آخر يهتمّ بقيمة الممارسة النّقديّة وصِلَتِها بالنّصوص الأدبيّة؛ فيستفيد من الكشوفات الجديدة، والأخير عابر للمنهجيّات المدرسيّة ضيّقة الأفق، ولا يترسّم خُطى النّظريّات النّقديّة بدقّة مفرطة، ولا يحاكيها في كلّ تفاصيلها الدّقيقة، إنّما يتحرّر من عبئها، بما لا يجعله منكرا لها من جهة

أُولى، أو مقيَّدًا بها كلّ التّقييد من جهة ثانية، لتكون علاقته مرنة بموارده المنهجيّة من غير أن يتخلّى عن الدّقّة في النّظر، والدّراية في التّحليل، ويمثّل هذا الضّرب من النّقّاد جزءًا جوهريّا من رهانات النّقد الحديث.

وأنتهي من ذلك إلى القول بأنّه من شبه المحال تقييد علاقة النّاقد بالنّصوص تقييدا حصريًّا لأنّ عناصر الظّاهرة الأدبيّة، والمتكوّنة من: المؤلّفين وبيئاتهم الاجتماعيّة، والنّصوص ومجمل خصائصها الأدبيّة، والمتلقّين وسياقات عصورهم الثّقافيّة، هي في حالة حراك دائم لا يتوقّف. ولا يُتاح لأحد إيقاف تّفاعل تلك العناصر، وتقديم وصف ثابت لعلاقات هي في تحوّل مستمرٍ، فيستشكل الحكم على القراءات النّقديّة؛ أيّها تكون سديدة في تحقيق أهدافها، حيث أنّ الأولى تُضفي على السّياق قيمة جليلة، ويكون الأدب علامة دالّة على أهمّية الحاضنة الاجتماعيّة له، أمّا الثّانية فترشد إلى جماليّاته المجازيّة، في حين أنّ الثّالثة تبتغي التّسوية بين مضمرات النّصّ، واستعدادات المتلقّي، وسياق عصره، مع التّركيز على كيفيّة التّفاعل بين الاثنيْن. وينضاف إلى كلّ ذلك الأمر المهمّ الآتي: حيثما يُثار موضوع القراءة النّقديّة تحضر "الذّائقة".

ولا أقصد بالذّائقة الانطباع الخاطف عن النّصوص الأدبيّة، والانجذاب التّلقائيّ إليها، والشّعور المؤقَّت بتأثيرها، والانفعال بها، والحكم المتعجّل عليها، إنّما الذائقة هي الخبرة الجماليّة المكتسبة من التمرّس في معاشرة النصوص بهدف اختبار سلامتها الأدبية، وهو اختبار باعث على الاستمتاع بها، وتمييز جماليّاتها، وإدراك خفاياها، وتأسيس صلة فاعلة معها؛ فالذّائقة، أي أنها المهارة الّتي يختار بها النّاقد موادّ بحثه، دون قسر لنفسه عليها، ولها دور حاسم في الانتقاء، لأنّ النّصوص المختارة تنفذ من خلال تلك المَلَكة الّتي تكوَّنت بالمراس الطّويل، وتخلَّقت بالجَلد الشّاقّ، فتكون الذّائقة: المصفاة الّتي تتولّى تنقية النّصوص المعتمدة، من الرّكام الهائل الّذي يشكّل الظّاهرة الأدبيّة.

وأدلف إلى بيان طبيعة صلتي بالقراءة النّقديّة؛ ففي سياق انشغالي بالظّاهرة السّرديّة القديمة والحديثة، كنت، في أوّل أمري، قريبًا من التّحيّزات الجاهزة في مقاربتها، تلك التّحيّزات الّتي تكاد تحبس القارئ في الذي تريده، وتدفع به إلى التّعبير عمّا يوافق معاييرها، وليس ما يتطلّع إليه بإيماء من النّصوص الأدبيّة. وبالتّحيّزات كنت أُقارب النّصوص آخذًا، في الغالب، بالمناهج الدّاخليّة في التّحليل النّقدي، فكان الإطار النّظري للمنهج هو الّذي يغريني بالذّهاب إلى ما أقصده، وكأنّ الغاية هي الإخلاص لشروط المنهج أكثر من الوفاء لطبيعة النّصوص. وأحسب أنّ كفّة المنهج كانت راجحة على كفّة النّصوص، وفي ضوء ذلك، يصحّ القول بأنّني كنت أتفاعل مع القضايا الّتي يروّج لها المنهج أكثر من التّفاعل مع المعطيات الّتي تقترحها عليّ النّصوص؛ فبقليل من عدم الجزم كانت المناهج تقودني صوب النّصوص، وليست النّصوص هي الّتي تقترح عَلَيَّ الأخذ بالمنهج المناسب لها.

ومع ذلك، أُجانبُ كثيرا من الصّواب لو ادّعيتُ أنّني أعرضت عن النّصوص بذاتها؛ فقد كانت مقصدي، ومحطّ اهتمامي منذ البداية. غير أنّي، في طريقي إليها كنت أُشغَل بالوسائل الّتي تمكّنني منها، وما كنت مُغاليًا في ذلك الانشغال، ولكن، لا يجوز إنكار شيء من الإسراف في شؤون المنهج؛ فحداثة التّجربة تُوقِعُ النّاقد في حبائل الفرضيّات النّظريّة الجاهزة، وبها يظنّ أنّه يحتمي من فوضى المناهج في مقاربة نصوص الأدب، والأكثر من ذلك، يريد أن يطرق دربًا مهّده له الآخرون، فذلك أفضل له من السّير في طريق غير ممهّد. كان المنهج

دليلي، ولا أنفي أنّه تغلّب في سبغ بعض التّحليلات الّتي قمتُ بها بمنطلقاته النّظريّة. ولا أحسب تلك المرحلة خاطئة، ففيها صرفت عنايتي إلى القضايا المنهجيّة كما صرفتها إلى النّصوص الأدبيّة.

ولعلّي حسبتُ، وما زلتُ أحسب، أنّ اكتساب العدّة المنهجيّة، والإمساك بها، هو الخطوة التّمهيديّة الأهمّ في تجربة النّاقد، فلا يكون من دونها، ولا يحقّق شيئا ذا بال من غيرها. غير أنّني عند نقطة التقاء خاتمة القرن العشرين بفاتحة القرن الحادي والعشرين عزفتُ عن تقديم الأُطُر المنهجيّة بوصفها شروطا تمهيديّة لكلّ قراءة، فما عادت نافعة لي، ولا مفيدة للظّواهر الّتي أشتغل عليها؛ حيث توسّعت بها توسّعا مفرطا، وغايتي التّمكُّن من السّرديّة العربيّة في أنواعها الشّفويّة والكتابيّة، وسياقاتها الثّقافيّة والدّينيّة، وذلك موضعُ طلب مشروع "موسوعة السّرد العربي"، الّذي شرعتُ به قبل ذلك الوقت بأكثر من عقد من الزّمان. لقد أضحت القراءة أكثر حرّية، وأجلّ مرونة، وفيها كثير من الشّغف، والمتعة؛ فقيودها متوارية فيها، وليست ظاهرة على سطوحها.

وقع شيء من الإبدال في منازل المناهج والنّصوص، فانتزعت الأخيرة الحصّة الأكبر من الاعتناء، حتّى بدا أنّني ما عدتُ مكترثا بالمناهج، وما ذلك بصواب قاطع، إنّما وقع كبح الادّعاءات المنهجيّة الّتي كانت، إبّان تلك الحقبة، العلامة الفارقة بين ما هو نقديّ وما هو ليس بنقديّ. وبعبارة جامعة، كنت في بداية أمري أُريد أن أرى دورًا لكلّ شيء أعمل به، بداية من الرّؤية النّقديّة، وصولًا إلى جهاز المفاهيم الّذي أستعين به، وانتهى الأمر إلى أن يكون ذلك مُضمَرًا في التّحليل النّقديّ، فلا يعوم على سطحه، إنّما يجثم في أعماقه. فمن حيث لا يعلن عن نفسه يتولّى التّصوّر المنهجي توجيه التّحليلات إلى غاياتها كي لا تنفلت وتُؤَوَّل إلى شروح وانطباعات، فالتّأويل الّذي خلصتُ إليه ما عاد قابلًا للانحباس وراء الحدود الصّارمة لكلّ من الوصف، والتّحليل، إنّما كان يروم الاستجابة لمقتضيات الظّاهرة السّرديّة، فيتهيّب من تخريبها بذريعة تفكيكها، وهدفه استقصاء سماتها، وبنياتها، ودلالاتها.

وسيكون من شبه الادّعاء القول بأنّني قادر على ضبط إطار القراءة التّحليليّة-التأويليّة الّتي جاءت إثر مرحلة من الانشغال النظريّ؛ فالمناهج الحديثة الّتي عاصرتُ بعضَها، أفرزت مادّة خصبة من الفرضيّات، والتّوصيفات، والنّتائج، ولعلّها ثمرة من ثمار الجهد الّذي انتهى إليه مفكّرون انخرطوا في صلب العمليّة النّقديّة، وأقاموا صرحها الّذي يُمثِّل أحد أهمّ إنجازات العقل البشريّ في مضمار العلوم الإنسانيّة. وتمكّن النّقد من تمهيد المسالك للاقتراب إلى عالم التّخيّل الأدبيّ، وتوغّل بجسارة فيه، ونال نصيبا وافرا من ذلك، وثماره معروفة للقاصي والدّاني، وبعض الدّراسات حذّرت من استبعاد قيمة المتخيّل المرتبط بالواقع، والتّاريخ، والأدب، والعقائد. وأكثر مظاهر الاحتجاج على فكرة الحداثة هو أنّها منحت العقل دورًا مبالغا فيه جعله ينتهي إلى أداة كتم للمتخيّلات الأدبيّة في شتّى ضروبها، وقاطعة لوظائفها التّمثيليّة، فلا تأخذ في الحسبان المستويات غير المرئيّة للعلاقات الإنسانيّة، وللآداب، وللأديان، وللتّواريخ؛ ذلك أنّ العقلانيّة خلعت على الثّقافة سمة المنفعة المباشرة، وجعلت منها معيارا في تحديد أهميّة الأشياء في العالم.

ومنذ وقت مبكّر لازمني حذرٌ من الامتثال لحبس الظّاهرة السّرديّة في أُطُر وصفيّة ضيّقة، وقيود خانقة، بدواعٍ من مراعاة شروط العلوم النّظريّة في تحليلها، وهو أمر لم أجده فاعلًا في الدّرس النّقدي، فغايتي استكناه هويّة المادّة السّرديّة بتقليب وجوهها كافّة، إذ أنّها في جوهرها ظاهرة ثقافيّة تخييليّة، قامت بتمثيل

أحوال المجتمعات عبر العصور، ولا يصحّ تجريدها من وظيفتها، وعزلها عن سياقاتها. ولكن، حذار من هجرها، أو إبعادها إلى الوراء، وإحلال الواقع محلّها، والنّظر إليها بأنّها محاكاة له.

ومع أنّني عشتُ في حقبة تداخلتْ فيها القراءات القائلة بقطع الأدب عن مرجعيّاته، وهو رهان المناهج الشّكليّة، والأخرى القائلة بوصله بمرجعيّاته، وهو رهان المناهج الاجتماعيّة، فقد سعيتُ إلى البحث عن كيفيّةٍ أردمُ بها الهوّة الفاصلة بين الاثنتيْن؛ وذلك بقراءة تُعظّم هويّة الظّاهرة السّرديّة، وتحتفي بوظيفتها التّمثيليّة، فكان أن ضعف عندي أثر المفهوم الّذي أوقع الأدب في أَسْر التّاريخ، فراح يجعل منه وثائق واصفة، إنّما درجتُ على اتّباع نهج يقول بضآلة الإفادة من كشوفات العلوم الإنسانيّة إذا أخذت بمبدأ وضع الحافر مكان الحافر؛ فذلك ضرب من الخطأ الّذي لا يُغني المعارف الإنسانيّة، ولا يُتيح لها بلوغ الغاية المرجوّة منها، وما تلك المعارف، ومنها الدّراسات السّرديّة، سوى مباحث يهتدي بها العاملون في الآداب، ليتوصّلوا إلى نتائج مفيدة للآداب القوميّة، نتائج لا تُحيل المادّة السّرديّة إلى نموذج اختباريّ لبيان صواب النّظريّة، بل تكُون حقلًا تُمارس فيه النّظريّة فِعلها بهدف إغنائه، وكشف المضمر فيه، وبدون ذلك، تُرغم المادّة الأدبيّة على أن تكُون شريحة اختبار يُمارس عليها المُختبر مهاراته الاختباريّة في التّوصيف والتّحليل.

ذلك هو، بالإجمال، التّصوّر العامّ للقراءة النّقديّة الّتي أخذتُ بها في تحليلي للسّرديّة العربيّة. وخلال انصرافي إليها لم يغب عنّي مفهوم السّرد حسبما أوردته معاجم الأدب، غير أنّني وجدته لا يَفي كلّ الوفاء بمقصودي الّذي ابتغيتُه، فأردفتُه بالدّلالة السّياقيّة الّتي انتهى إليها الإرث السّردي العربي الّذي هو مثار حفاوتي. فالسّياق الثّقافي وسّع، بل وعمّق، من دلالة مفهوم السّرد، حيث أضاف إلى دلالته الذّاتيّة الدّلالةَ الحافّةَ كما غذّاها به ذلك السّياق؛ وفيه تمدّد مفهوم السّرد على بساط التّاريخ الثّقافي طويل المدى، ومنه اشتقّ دلالته العامّة الّتي هي مزيج من الدّلالة المباشرة والدّلالة المصاحبة، فصار المقصود به: الإحكام في السّبك، والإجادة في الحبك، والإتقان في النّسج؛ أي: ذلك الصّوغ الرّفيع الّذي تكون عليه المادّة السّرديّة. فقوام السّرديّة العربيّة مادّة حكائيّة مجازيّة، صاغها السّرد بأشكال وأنواع، وقد ظهرت، أوّلًا، أخبارًا شفويّة متناثرة، ثم أضحت، ثانيًا، مرويّاتٍ سرديّة محبوكة، واستوت، أخيرًا، أنواعًا لها هويّات في إطار جنس السّرد.

وكان الزّمن الطّويل في تداول المادّة السّرديّة كفيلًا بصهرها، ونقلها من حال الاقتضاب إلى حال الإسهاب، ثمّ أنّ تداولَها الشّفويَّ قبل التّصنيف، وازدواجَ تداولها الشّفويّ والكتابيّ بعده، خلعَا على مفهوم السّرد العربي شمولًا يستجيب لِسِعة المادّة السّرديّة من جوانبها كافّة، فما عاد قابلًا في احتوائه بتعريفٍ له صلة برواية الأخبار، وتناقلها، إنّما بكيفيّات سبكها ونسجها، من جهة، وبالوظائف التّمثيليّة المنوطة بها، من جهة ثانية. وهو مفهوم اشتقّ دلالته من تداول آلاف الأخبار، والمرويّات، والنّصوص، وصار الأخذ بالمفهوم الواسع أمرا لازمًا في أيّ بحث يروم تحليل تلك الظّاهرة الكبيرة. حدث التّوسّع في المفهوم، لأنّ مادّة السّرديّة العربيّة لم تقتصر على مؤلَّف فردٍ بعينه، ولا إلى فئةٍ من المؤلّفين الّذين يتشاركون في إنتاج تلك المادّة، إنّما ضمّ أعدادًا لا حصر لها من الرّواة والإخباريّين والقصّاص، الّذين تداولوا تلك المادّة أكثر من ألف عام، فتعرّضت لضروب شتّى من التّغيير بفعل التّداول الشّفوي، ثمّ التّداول الكتابي. وأضفى عليها الاستخدام المتباين تنوّعًا يتعذّر حصره، وشهدت تحوّلات أسلوبيّة، وبنيويّة، ودلاليّة كثيرة؛ فلم تعد تمتثل لتعريف يقصرها على حال واحدة تضيق بها.

ولا ضَيْر من الانتفاع بمفاهيم محاذية للسّرد من الثّقافات الأخرى، فذلك مفيد لأنّه يبيّن وجوه التّشابه والاختلاف بين السّرديّات القوميّة عند سائر الأمم، ولكن لا فائدة من إنزال مفهوم صاغته ثقافة أمّة، على ظاهرة سرديّة في ثقافة أمّة أخرى مختلفة عنها، وإرغامها في الامتثال لشروطه؛ فذلك لا يوفّر كفاءة في التّحليل، ولا يراعي تباين الظّواهر السّرديّة عند الأمم من حيث أنواعها، ووظائفها، وسياقات نشأتها، وإلى ذلك فلا أجد من الصّحيح تكبيل مفهوم السّرد بقيود ثقافة أمّة من الأمم، واستعارته في تحليل ظواهر سرديّة في ثقافات أمم أخرى، حيث لم يحدث أن وقع تبادل كامل في استعارة المفاهيم إلّا من قِبَلِ الأمم المغلوبة الّتي تحاكي الأمم الغالبة، وتفتخر باستعارة ما لديها، وتراه مناسبًا في كلّ ما تفكّر به؛ فالثّقافات البشريّة ليست كونيّة، إنّما لها هويّاتها الّتي تتمايز بها، في إطار حضارة إنسانيّة تسود في هذا العصر أو ذاك. ومجموع تلك الثّقافات يثري الحضارة الكبرى.

ولا يصحّ الاكتفاء بثقافة واحدة، والاقتصار عليها، أيًّا كانت كفاءتها، فهي تستجيب لأحوال مجتمعاتها بالخصوص، ولا تستجيب لأحوال المجتمعات الأخرى بالعموم. وإلى ذلك، فمفهوم السّرد في حدّ ذاته- بعدِّه منبثقا من قلب الظّاهرة السّرديّة- يتجدّد بظهور الأنواع السّرديّة وأفولها، وهي في تغيير دائم بفعل التّداول المستمرّ لها. كما أنّ دلالته تتمدّد بتأثير من تداخل الأنشطة المخياليّة، فلا يكاد يستقرّ على صورة ثابتة، لأنّه متّصل بظواهر دائمة التّحوّل، ولا إخالُ أنّ أَسْرَهُ في ثقافة أمّة من الأمم، وفي عصر من عصور التّاريخ، وفي نوع من الأنواع السّرديّة، متاحٌ لأحد بالفعل، وهو بالقطع ليس مفيدا لا للسّرد ولا للدّرس السّردي.

وأظنّ أنّني بذلك الصّنيع قد تحاشيتُ، بقدر ما هو متاح لي، السّقوطَ في فخّ التّعريف الضّيّق للسّرد، والّذي ينزع عن الظّاهرة السّرديّة روحها، وتجرّأتُ على الخوض في ثنايا الإرث السّردي، وهو إرثٌ أغنى المفهوم بدلالات سياقيّة دارت في الأفق العامّ له، لكنّها وسّعت فيه من هذه النّاحية أو من تلك، فتبلورت لي رؤية ذهبتْ إلى أنّ الانشغال بتضييق المفاهيم، واختيار ما يوافق هوى الباحث، سوف يُرغمه على الابتعاد خطوة، وربّما خطوات، عن الظّاهرة السّرديّة، ويبطل الغاية المرادة من بحثه فيها، بعدِّها ظاهرة ثقافيّة. وراعني، طوال عملي على الظّاهرة السّرديّة، عدم الاهتمام بإثراءِ مفهومٍ للسّرد مستخلص من الظّاهرة نفسها، والاكتفاء بتعاريف مدرسيّة منتزعة من المعاجم الفرنسيّة والإنجليزيّة؛ فكأنّ براعة الباحث تتجلّى في الإتباع، وليس في الإبداع، وفي الاقتداء لا في الإنشاء، وقد جلب الانتقالُ من الرّؤية الاختزاليّة للسّرد إلى الرّؤية التّوسيعيّة له، فائدةً جليلة. ولم أذهب إلى الظّاهرة السّرديّة مقيّدا بأصفاد جاهزة، بل ترحّلتُ فيها بِهَدْيِ ما زوّدتني به من مفهوم استوى في محضنها خلال تاريخ طويل؛ فالسّرديّة العربيّة لم تنبثق عن فراغ، وما نبعت فجأة من عين، إنّما ترعرعت في سياق عميق الجذور. وخلال رحلتها المديدة تعرّض مفهوم السّرد فيها إلى التّهذيب، والإصلاح، والتّرميم، واكتسب ثراء بحكم الزمن الطويل، وبات من غير الممكن مطابقة دلالته الموروثة مع الدّلالة المعجميّة المستعارة من سرود لا توافقه كلّ الموافقة، لا في سياق نشأته، ولا في أنواعه، ولا في وظائفه. إذ أنّ المطابقة قد تمحو الاختلاف، وتزيل الفروق، وربّما تسهّل تقديم وصف عامّ، وإصدار حكم سريع، ولكنّها لا تفلح في الإحاطة بالظّاهرة السّرديّة على اختلاف أنواعها.

وقد أفردتُ لتصوّري المنهجي في تحليل السّرد مكانةً في (موسوعة السّرد العربي)، الّتي بدأتُ في جمع مادّتها الأساسيّة، وشرعتُ في كتابة الجزء الأوّل منها في أوج سطوة المناهج الشّكليّة الّتي غزت الثّقافة العربيّة

في ثمانينيّات القرن العشرين، فكأنّها تجتثّ تركة نقديّة فقدت بَوْصَلتها، فراحت تطويها في سجلّ التّاريخ، وتطبّقه عليها. ورافق ذلك احتفاءٌ منقطع النّظير بتلك المناهج، احتفاء رافقه زهوّ وخيلاء، واستمرّ جذلُ أنصارها نحو عقديْن قبل أن يخفت وهجها. ولم آخذ بالمفاهيم الّتي حملتها تلك المناهج في أصلها إلّا عند الضّرورة القصوى، بعد الاستيعاب، والتّحقّق من سياق المفهوم، وفائدته في تحليل النّصوص الّتي أعمل عليها، وأطرح الحذلقات المحيطة به غير راغب في ما لا نفع فيه. فتعرّضت المفاهيم إلى التّعديل، والتّنقيح، والتّقليب، وأعيدَ توظيف بعضها بما يُوافق سياق عملي النّقدي، وما له صلة بالسّرديّة العربيّة.

وبتلك الطّريقة فهمتُ أهمّيّة المشترك الثّقافيّ للمفاهيم السّرديّة في الآداب الإنسانيّة؛ فهي لا تثبت على حال واحدة، إنّما تتطوّر بتطوّر السّياق الّذي تُستخدَم فيه، وغايتي اتّخاذ المفاهيم وسيلةً مساعِدةً في تحليل النّصوص السّرديّة، وليس قسرها بُغيةَ استجابتها لشروط مفاهيم استُحدثت في آداب مختلفة عنها، فكان مدخلي إلى الدّراسات السّرديّة منفتحا. وما رأيت فيها علمًا قائمًا بذاته، وما جعلتني حجج الدّارسين أقع ضحيّة لهذا الوهم، بل رأيت فيها دليلًا أسترشد به في دربي لخوض غمار النّصوص السّرديّة؛ فكان أن تحاشيْتُ الإقرار بالبنيات العميقة الّتي لا يُغيّر من ثبوتها تعاقب الأزمان، حيث أنّ مرادي لم يكن توهّم الانخراط في صناعة "علم أدبي" من سلسلة التّخيّلات البشريّة، بل المشاركة في إثراء مدخل تحليليّ يتطوّر بتطوّر مكاسب العلوم الإنسانيّة. وادّعاء الأخذ بالنّزعة العلميّة في دراسة الظّاهرة السّرديّة، هو ادّعاء لفظي لا يستقيم مع هويّتها التّداوليّة، وهو مغالطة منطقيّة، واستدلال زائف، وضرْب من العجز عن الغوص فيها برؤية منهجيّة، فالبحث لا يتميّز بإخضاع معطيات ظاهرة مخياليّة متحوّلة لقواعد ظاهرة تجريبيّة مقنّنة، إنّما يمتاز بجسارته في اشتقاق درب له إلى لبّ تلك الظّاهرة، واستكشاف هويّتها ببيان أنواعها، وأشكالها، ووظائفها، وما يطرأ عليها من تغيير عبر الأزمنة والأمكنة.

ولَم يغب عن بالي، وأنا أُراقب المنطقة الوصفيّة للبحوث السّرديّة، أنّ مبعث ذلك هو وهْم المقايسة بين التّعبير السّرديّ والنّموذج اللّغوي بافتراض وجود قواعد ثابتة تقبع تحت التّعبير الكلاميّ، وتتحكّم فيه، وكأنّنا بإزاء نحو سرديّ يتحكّم في مواقع الأحداث، ويستبدّ بترتيبها؛ فالسّرد، وفق هذه الفرضيّة هو: جُملة محكمة الصّنع، وقع إنجازها قبل ظهور النصّ، وليس تعبيرًا كلاميًّا مرتبطًا بالسّياقات الثّقافيّة الحاضنة له. ولعلّ هذا التّصوّر هو الّذي جعلني أنظر إلى السّرد على أنّه ممارسة ثقافيّة أكثر منه ممارسة لغويّة يتلفّظ بها اللّسان، كما دفعني إلى التحرّر من قيود المدرسيّة التّقليديّة للسرديّات، بالشّكل الّذي استُعيرت به من سياقها الغربي، وأنهج نهجًا مرنًا في تحليلاتي النّقديّة الّتي جمعت بين الوصف، والتّحليل، والاستنطاق، والتّأويل. وذاك النّزوع هو الّذي دفعني للاجتهاد في اقتراح مفهوم "السّرديّة".

وينبغي التّفريق بين السّرد، بوصفه وسيلة تركيب الأخبار والمرويّات والنّصوص- شفويّة كانت أم كتابيّة- والسّرديّة، الّتي هي استخلاص المعايير العامّة للقول السّردي، والوعي بها، والتّفكير فيها. وإذ يقتصر السّرد على الأخذ بالأعراف الموروثة في تركيب الأخبار، والمرويّات، والنّصوص، وسبكها في بنيات سرديّة ودلاليّة، فإنّ السّرديّة هي الإدراك بمجمل ذلك في إطار ثقافة قوميّة كبرى. ويرتبط السّرد بكيفيّات الأقوال الحكائيّة المرويّة أو المدوّنة، أمّا السّرديّة فهي الوعي بهذه الأقوال، من حيث كونها ظاهرة لها هويّة مخصوصة في إطار ثقافة راسخة. وإذ لم تتطوّر "معرفة" وافية بالسّرد العربي، لعدم ثبات أعراف السّرد، فقد ظهر "وعي" بمجمل تلك

الأعراف، وعلى ذلك، فالسّرديّة هي إدراك سيرورة الأفعال السّرديّة، ولن يتّخذ الإدراك صيغة معرفة نظريّة ثابتة بأحوال السّرد كونه في حال تغيير دائم.

تنتهي المعرفة النّظريّة بالسّرد إلى تقنينه في قواعد ثابتة تخالف تحوّلاته المستمرّة، أما السّرديّة فتُطوّر وعيا به يستبطن تلك التّحوّلات، وتنفتح عليها، فلا تحبسه بغاية الوصف، ولا تقيّده كيْ لَا يشذّ عن قواعدها، إنّما تتفاعل معه، وتواكب تحوّلاته. وإذ أنفي عن السّرد وظيفة حمل المعارف، ونشرها بين النّاس، فأخصّه بوظيفة حفز التّفكير في أحوال العالم الواقعي، وموقع الإنسان فيه، وبذلك أفرّق بين معرفة نظريّة بأحوال السّرد، وبين وعي بممارساته. وقد نتج عن سيرورة الوعي بأحوال السّرد عبر التّاريخ أن تولّدت سرديّات تستوعب تنوّعاته في كثير من الأمم، وقد خلعت عليه هويّاته في حقبة من الحقب الثّقافيّة والتّاريخيّة عند هذه الأمّة أو تلك، فتكون السّرديّة العربيّة هي الوعي بممارسات السّرد العربي كما تجلّى في كلّ الأنواع السّرديّة القائمة بفعل الحفاظ على أعراف النّوع أو الّتي انقرضت بتأثير من تفكّك تلك الأعراف.

أردتُ بـ"السّرديّة": المدخل الّذي يستعين به الباحث لاستخلاص الطّبيعة السّرديّة للنّصوص الأدبيّة، وفيه تتولّى الممارسة النّقديّة استخلاص مجمل صفات السّرد، وتعرّف بهويّته الثّقافيّة، في آن واحد، والغاية هي: سبك مفهوم لا ينفصل عن المادّة السّرديّة، فيخضعها لقواعد تجريديّة، ثمّ يتعالى عليها، بل يصدر عنها، ويتكيّف معها؛ فتحوّلاته مقيّدة بتحوّلاتها، ولا يجوز تجريد نموذج افتراضي عابر للزّمان والمكان، واللّغات والثّقافات، والأجناس والأنواع، وإرغام المادّة السّرديّة على الامتثال له، لأنّ ذلك لاهوت سردي تأبى المادّة السّرديّة قبوله، وعلى ذلك، فالتّماسك بين وظيفة هذا المدخل النّقدي وهويّة المادّة السّرديّة ضروري كَيْ لَا تنفصم العُرى الرّابطة في ما بينهما، بذريعة الوظيفة العلميّة للمصطلح، إذ أنّ التّراكب بين الوصف والتّسمية ينشّط التّحليل النّقدي من جهة، ويراعي أعراف المادّة السّرديّة من جهة أخرى، حيث لا ينبع ثراء "السّرديّة" من كمالها المزعوم، بل من نقصها المؤكّد، كون الظّاهرة السّرديّة في ترحال دائم، ولا سبيل لأسْرها في حقبة تاريخيّة، أو في لغة معيّنة.

اختصّت السّرديّة ببنية الخطاب السّردي، وتشكّلت تلك البنية من العلاقات المتضافرة بين الرّاوي مرسِلًا، والمرويّ مادّة حكائيّةً، والمرويّ له متلقّيًا. ولا يشترط في الرّاوي أن يكُون اسمًا متعيّنًا، فقد يحتجب وراء صوت، أو يقبع خلف ضمير، يصوغ بواسطته المرويّ بما فيه من أحداث وشخصيّات في إطار حكاية غير متّفق على ترتيب وقوع أحداثها وأنماط شخصيّاتها لا في الزّمان ولا في المكان. أمّا المرويّ، فهو: كلّ ما يصدر عن الرّاوي، وينتظم لتشكيل مجموع من الأحداث، يقترن بأشخاص فاعلين في العالم المتخيّل. في حين أنّ المرويّ له هو: الّذي يتلقّى ما يرسله الرّاوي، سواء أكان اسمًا معلومًا أم شخصًا مجهولًا. ولا أهمّيّة لأيّ من المكوّنات الثّلاثة في ذاته، بل في علاقته بالمكوّنَيْن الآخريْن، فغياب أيّ منها يُخلّ بالإرسال والإبلاغ والتلقّي، ويُقوّض البنية السّرديّة، ويجعل من النّصّ إنشاءً غير معقود على حبكة. ولا تكتمل الفعاليّة السّرديّة دون أن يُعرف موقع الرّاوي في العالم المتخيّل، وموقع المرويّ له، وعلاقتهما بالمرويّ؛ ذلك أنّ المادّة السّرديّة هي مناقلة أفعال متخيّلة بين الطّرفيْن. وكما يلزم أن يُعرف مصدرها داخل البنية السّرديّة، فينبغي أن يُعرف مستقرّها سواء أصُرِّحَ به في السّرد أم جاء مضمّنًا فيه، حيث يخلع المرويّ له قيمته ومعناه على المرويّ، فينفتح من

هذه البؤرة المركزيّة إلى الخارج، على سبيل التّأويل، في اتّجاه المؤلّف الضمنيّ والقارئ الافتراضيّ، وصولًا إلى المؤلّف والقارئ الحقيقيّيْن، وهما كائنان لهما استقلاليّة خارج العالم المتخيّل الّذي يبتكره السّرد.

ويلزمني القول بأنّ تصوّري لمفهوم "السّرديّة" قد تبلورت ملامحه الأولى إبّان سيطرة ما أمسى يعرف بـ: "السّرديّات الكلاسيكيّة"، على المشهد النّقدي في العالم، وبالأخصّ في الثّقافة العربيّة، خلال الرّبع الأخير من القرن العشرين. ومعلوم أنّ تلك السّرديّات اقترنت بالدّراسات البنيويّة واللّسانيّة، وتلازما بضعة عقود في تضافر صريحٍ لا يقبل الانفكاك، إلى أن أزاحتهما الدّراسات الثّقافيّة إلى الخلف، ونتج عن ذلك ظهور مداخل سرديّة جديدة حلّت محلّها، كونها أغفلت جماليّات النّصوص، ووظائفها التّمثيليّة، وشغلت باستخراج الأبنية المعياريّة فيها، على غرار الدّراسات اللّغوية. أمّا المداخل السّرديّة الجديدة، فقد شملت طيفًا واسعًا من الموضوعات؛ بدأتْ بالأدب، ومرّتْ بالتّاريخ، وتجاوزتْ ذلك إلى الأديان، والأخلاق، والعمارة، والفنون البصريّة، ونتج عن ذاك الإبدال المعرفي أن انتقلت دراسة السّرد من الحقبة الشّكليّة إلى الحقبة التّداوليّة. ولمّا كان الثّبات قرين الأولى، فقد أضحى التّحوّل ركيزة الثّانية؛ ولا إجحاف في القول بأنّ هيكل السّرديات التّقليديّة قد أُفْرِغَ من محتواه الأدبيّ، لأنّ النّصوص أبت قبول شروطه المعياريّة، فإذا به يُمسي طللًا باليًا، أما السّرديّة فجعلت سيرورتها مرتبطة بهويّة الظّاهرة السّرديّة. نضب معين السّرديّات التّقليديّة لأنّها استنكفت النّظر إلى السّرد بوصفه سلسلة من الأفعال الرّمزيّة، وقصرت نظرها على سلسلة من النّماذج التّجريديّة، فشيّعت إلى مثواها الأخير بأفول البنيويّة، وبانحسار هيبة النّموذج اللّغوي الّذي خلع عليها الشّرعيّة.

وصار ينبغي طرح السّؤال الآتي: ما هو القوام الصّلب للسّرديّات، وقد لفّقت هيكلها من علم اللّغة، ونظريّة الأدب، ونظريّة الأنواع السّرديّة، بدل أن تشتّقه من الظّاهرة السّرديّة؟ يُمْكِن العثور على الإجابة في الأسباب الّتي دفعت بأفولها، وهو أفول يُعزَى إلى التّغييرات الجذريّة بالمصادر الّتي نهلت منها السّرديات فروضها، وكان يلزمها الاتّكاء على الظّاهرة السّرديّة بدلًا من استعارة فرضيّاتها من مداخل أخرى. إذًا، كيف بدأت المقايسة بين السّرديات والنموذج اللّغوي؟ أدوّنُ إجابةً لعلّها تكشف جانبًا من ذلك، على سبيل التّقريب؛ فبعدِّ الكلام هو تشغيل لقواعد اللّغة- كما قال "كوهن" في كتابه (الكلام السّامي)2 مجاريًا ما قرّره "دو سوسير" من تفريق بين اللّغة والكلام- تكون اللّغة نظامًا أسمى من القواعد الثّابتة، وما الكلام إلّا إدراج بعضها في مجال الاستخدام. وعلى غرار ذلك تكون للسّرد قواعده العليا الرّاسخة في زعم السّرديّين، وما نصوصه إلّا تعبير تنفيذيّ لها. وكما هو ظاهر، فقد ورث ذلك التّصنيف مضمون الثّنائيّات الضدّيّة المتوطّنة في الفكر الإنسانيّ منذ القدم، ولم يقع التخلّص منها؛ فهي تتلوّن بألوان الحقب التّاريخيّة، وما زالت راسخة في المتخيَّل العامّ. ومجمل المقاربات البنيويّة الّتي استظلّت بالدّراسات اللّسانيّة شُغِلَت بسطوح النّصّ من أساليب وأبنية لا بأعماقه الدّلاليّة، ووقع التّغاضي عن الوظائف التّمثيليّة، وصُرف النّظر فيها عن التّأويل؛ حتّى كأنّ السّرد برقٌ خُلّب خادع لا وظيفة له، ولا فائدة منه.

والقولُ بوجود قواعد سرديّة مختفية تحت النّصوص، أو مضمرة فيها، وبأنّ الكتابة تنفيذ عمليّ لها، أي: إجلاء لها، يُلزمُ الكاتبَ بأن يكُون عارفًا بتلك القواعد، واستخداماتها، مع احتمال درايته بالعدول عنها حين لا يراها وافية له في التّعبير، وذلك أشبه ما يكُون رجمًا بالغيب، وتخمينًا قائمًا على الظنّ، فما من أحد جعل القواعد الافتراضيّة دليلًا له، أو اهتدى بها في تآليفه. وهل يتطلّع الكاتب، ناهيك عن الرّاوي الشفويّ، إلى

الكمال في مطابقته المعايير المضمرة للكتابة السّرديّة؟ وإن كان الأمر كذلك، فأين يُمْكِن العثور على النّموذج الّذي تتوفّر فيه المعايير المستترة بتمامها؟ ولا أجد من صوابٍ في الادّعاء بوجود كمال سرديّ خفيّ يسعى الكاتب إلى محاكاته كما هو حال أفلاطون في قوله بوجود مُثل عليا، لأنّ قوام الكتابة السّرديّة لا يستقيم على التّماثل، بل على الاختلاف؛ فلا يُفرز معيارًا، ولا يفرض قاعدة، بل يُراعي أعرافًا عامّة تجعل نصوصه تنتمي إلى نوع من أنواع السّرد، وهو موضوع عالجته نظريّة الأنواع الأدبيّة منذ قديم الزمان. ومن المستبعد وجود قواعد لابثة في أعماق النصوص، وتشغيل الكتابة لها، فذلك إفراط في المطابقة بين نموذج لغوي افتراضيّ، ونموذج سرديّ متخيّل.

ومع ذلك، فتعميم الأنموذج الأوّل على أنشطة التّعبير السّردي، لا فائدة منه، لأنّه يُضيِّق واسعًا، فالهويّة المجازيّة للقول السّرديّ في حال مستمرّة من التّغيير، وبإخضاعها لقواعد معياريّة تنحبس في إطار مغلق؛ والسّرد لا يتوافق مع أيّ يقين. ويندرج في هذا السّياق مفهوم الوظائف الّتي استخلصها "بروب" فهي منطق أفعال تقوم بها الشّخصيّات في نوع سرديّ مخصوص وهو: الحكاية الخرافيّة، إذ لا يصحّ إسقاط المنطق الافتراضيّ لتلك الأفعال على الأنواع السّرديّة الأخرى، وهي كثيرة، ومن الصّعب اقتراح منطق يضبط أفعال الشّخصيّات في سائر الأنواع بفعل التّغيير المتواصل في أنماط تلك الأفعال. وبذلك يتعذّر ترويض الحبكات النّاظمة لأحداثها بحكم التّكاثر الّذي لا نهاية له، زيادة على التّنوّع المطّرد لصيغ السّرد، وأساليبه، ووظائفه، مع الأخذ في الحسبان بأنّ الظّاهرة السّرديّة ليست مجرّد مجموعة من الأفعال يلزم تقنينها، إنّما هي نسيج متلاحم من آلاف النّصوص المتباينة في معانيها، ومبانيها، وأنواعها. ولو وقع الإقرار، على سبيل الافتراض، بوجود نحوٍ سرديّ ضابط للأفعال السّرديّة، فسوف يكُون السّرد، بمجمله، فعل اختراق متواصل لمعايير ضمنيّة، أي: أنّه سلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الّتي يقترفها المؤلّفون، والمدوّنون، والرّواة؛ وبهذا يتقوّض وجود المعايير الّتي فرضها التّفكير اللّغوي على الظّاهرة السّرديّة.

ذلك مظهر من مظاهر الجدل الّذي لا يوافق على حشر النّصوص السّرديّة في قوالب ثابتة بُغْيَةَ وصفها؛ فالوصف ليس غاية بذاته، إنّما هو خطوة أولى صوب التّحليل، ثمّ التّأويل، ولا يراد منه، بالقطع، عدم مراعاة النّصوص لأعرافها النّوعيّة الّتي تخلع عليها هويّتها. وقد كشفت ملازمتي للمادّة السّرديّة عن ضروب من التّراكيب المتنوّعة، ولم أسْعَ إلى اختزالها في قواعد جامدة، بل سعيت إلى الوقوف على ما تضمره من غايات جماليّة تُشكِّل اللّبّ الدّلاليّ لها. ولا أُنكر أنّ الدّراسات الثّقافيّة، بأنواعها المتعدّدة، قدّمت لي العون في عدم الامتثال للمناهج النّسقيّة، الّتي أقامت صرح فرضيّاتها على الأنموذج اللّغوي، وفصلت بين المادّة الأدبيّة وسياقها الثّقافيّ، وما وجدت ذلك يفي بغاياتي في استنباط السّرديّة العربيّة من طيف واسع من المرويّات السّرديّة القديمة، والأعمال الرّوائيّة الحديثة، وكثيرا ما راودتني أفكار كثيرة حول كون صرامة الأنموذج اللّغوي لا تُفلح في استكشاف طبيعة الظّواهر الأدبيّة الكبرى، الّتي صقلتها أعراف التّداول الشّفويّ عبر القرون، واستجابت لشروط الحقبة الكتابيّة من التّداول القائم على التّدوين.

ولعلّي أكون قد استجمعت أدواتي التّحليليّة من مزيج من المؤثّرات المنهجيّة الّتي أخضعْتُها إلى تفكير يُعِيدُ توظيف المفيد فيها في التّحليل، ويقترح ما تُثيره لديّ المادّة السّرديّة الّتي ألفتُها مدّة طويلة. ووفق هذا التّصوّر، يصحّ القول بأنّني لم ألتزم إطارًا نظريًّا قارًّا لأيٍّ من المناهج النّقديّة الّتي شاعت في العصر الحديث؛ فليس من

أهدافي استجلاب نظريّة، وإثبات فرضيّاتها، ولا الادّعاء بصوغ نظريّة تقطّع أوصال النّصوص، وتخفق في إعادة ربطها، بل اجتهدتُ في اقتراح ما رأيتُه نافعًا للسّرديّة العربيّة في الوصف، والتّحليل، والتّأويل.

ما دامت صلتي بالسّرد العربي قد انتظمت وفق مقتضيات الوصف الّذي ذكرتُه آنفا، فكيف كانت نظرتي للسّرد، ولوظيفته؟ الجواب عن ذلك يلقي الضّوء على أسباب انشقاقي عن طائفة السّرديّين العرب، الآخذين بمعايير السّرديّات التّقليديّة المستعارة، بقَضِّها وقَضِيضها، من الثّقافتيْن الفرنسيّة والأنجلوسكسونيّة، والنّظر إليها بوصفها علمًا عابرًا للأنواع السّرديّة، وسياق الثّقافات القوميّة، وينبغي إنزالها على النّصوص بصرف النّظر عن أنواعها، والثّقافات الحاملة لها. وبخلاف ذلك، فقد رأيتُ أنّ الظّاهرة السّرديّة برمّتها فعل اجتماعيّ ما خلا الأفعال الّتي تقوم بها الشّخصيّات المتخيّلة؛ حيث أنّ السّرد يفارق الواقع ولكن لا ينقطع عنه. والأحداث سواءٌ أحصلت في الواقع أم كانت قابلة للوقوع في السّرد، فهي متآزرة في سيرورة حدوثها، أي: في تطوّرها، وامتدادها، وتشابكها، وتداخلها، وانقطاعها عن بعضها أو اتّصالها ضمن إطار البنيات السّرديّة النّاتجة عن صهرها. وكون جمهرة منها يقوم بها الإنسان في الواقع وأخرى تقوم بها شخصيّات العالم المتخيّل، لا يُجرّدها من التّعاضد، والتّفاعل؛ فليس لأحد إنكار الوظيفة التّمثيليّة للسّرد، إذ هي وظيفة اجتماعيّة تردم الهوّة الفاصلة بين العالَمَيْن، وتمدّ جسرًا رابطًا بينهما.

ومهما يكن السّبب، لا يجوز تجريد السّرد من وظيفته الاجتماعيّة، وقصره على الوظيفة الجماليّة، فذلك ينتهك وظيفة نشاط بشريّ بالغ التّأثير في تاريخ الإنسان. ومن نافلة القول، أنّه لا فائدة من الإيمان بوثوقيّة النّصوص السّرديّة، فهي تخيّلات منزلقة لا تَعْرِض يقينًا، لأنّها تستبطن الظّواهر الاجتماعيّة، وتُعيد سبكها بشروط الخطاب السّرديّ، الّذي يُقارب موضوعاته بتراكيب، وأساليب، لا يقصد بها إنتاج حقائقَ مؤكَّدةٍ، بل أطيافٍ متداخلة تُلمّح إلى تلك الظّواهر مجازًا، ولا تصرّح بها بالأدلّة القاطعة.

الهوامش والإحالات:

1 . أورده عبد السّلام بنعبد العالي، القراءة رافعة رأسها، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، 2019، ص5

2 . جان كوهين، الكلام السّامي، ترجمة محمد الولي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013، ص90 وما بعدها